

## إلى أين : مشروع صيغة مخرج من الأزمة

مقدمة :

دخلت المحنة اللبنانية الدامية عامها الحادي عشر ، وما زالت نارها مشتعلة تلتهم الانسان في سلامته وعافيته وكرامته ، والشعب في تماسكه ووحدته وتطلعاته ، والمجتمع في قيمه واستقراره ومناعته ، والاقتصاد في صموده وهيكلية ومقوماته ، والوطن في خصائصه ووجوده ومرتكزاته .

وقد بلغت الازمة في شدتها وتشعبها حداً وضع لبنان واللبنانيين في مواجهة اخطار مصيرية تشمل خطر الوقوع نهائياً في محذور تلاشي الدولة ومؤسساتها ، وخطر الانهيار الاقتصادي والاجتماعي وذلك ، من جهة ، بسبب استمرار حال الشلل الذي اصاب مرافق حيوية في الاقتصاد الوطني ، ومن جهة ثانية بسبب تفاقم معضلات افرزتها الازمة ، لا اقلها مأساة المهجرين ، واستفحال موجة الغلاء ، وتعاضم مشكلة البطالة في صفوف اليد العاملة . كل هذا - إلى جانب ظاهرة الانحراف والتسيب وشحوب القيم الخلقية - ساهم في جعل لبنان ساحاً للصراعات الخارجية ومرتعاً للتيارات المشبوهة والمتأمرة ، وارضاً خصبة لكل الوان الاضطراب والفتن الطائفية والمذهبية . وهذا ما لن تقتصر انعكاساته

---

\* مؤتمر صحافي في ٧/٩/١٩٨٥ .

السلبية على لبنان وحده بل ان خطر هذه الانعكاسات قد يصيب العالم العربي ايضاً في وحدة موقفه القومي وفي تماسكه في مواجهة اطماع العدو الصهيوني ، وفي صموده ضد القوى الخارجية التي تسعى دائماً لاثارة الفتن الاثنية والمذهبية بين صفوفه .

لا شك في أن اسباب الازمة التي تحتاج لبنان كامنة في النظام اللبناني ، وفي المرتكزات الطائفية التي يقوم عليها بوجه خاص . من هنا القول بأن الازمة في الحقيقة عمرها من عمر لبنان المستقل ، وبأن الخلاف بين اللبنانيين كان موجوداً ولو أنه لم يكن في كل الاوقات ظاهراً أو سافراً ، ولم يكن يحتدم أو ينفجر إلا عندما تتداخل معه عوامل اقليمية في اوقات الشدة التي يتعرض لها الموقف على ساحة الشرق الاوسط ، فتستحيل الساحة اللبنانية عند ذاك مسرحاً لصدمات تختلط فيها الصراعات المحلية بالصراعات الخارجية . فإذا ما طال اجل النزاع ، كما حصل في ظل الازمة المحتدمة منذ العام ١٩٧٥ ، اصبحت المعالجة للازمة مرتبطة ليس فقط بمعالجة اسبابها وإنما ايضاً بمجريات الصراعات الخارجية وبطبيعة المعطيات الجديدة التي تفرزها تطورات الازمة داخلياً والتي تتجلى ، من جهة ، بعوارض امنية لا علاقة لها بأسباب الازمة اساساً كما تتجلى ، من جهة اخرى ، بمعضلات اجتماعية واقتصادية حادة هي من نتائج الازمة وليس من اسبابها المباشرة .

لذلك يصح القول أن لبنان دخل الازمة من بابها السياسي ، أي من باب الانقسامات السياسية الداخلية المرتبطة بالخلافات حول النظام ، ولكن خروجه منها لن يكون إلا من أبواب متعددة في آن : من بابها السياسي ، أي باجتثاث اسباب الازمة عن طريق الوفاق حول اصلاح النظام ، ومن بابها الامني أي بالاتفاق على صيغة امنية تشمل تفعيل الاداة الامنية الواحدة الموحدة وتنفيذ خطة امنية شاملة تعيد الاستقرار إلى كل لبنان وتقضي على خطوط الفرز الفئوي والطائفي بين المناطق ، ومن بابها الاجتماعي أي بالتصدي لنتائج الازمة عن

طريق اعادة المهجرين إلى ديارهم ومعالجة سائر افرزات الازمة الاقتصادية والاجتماعية من خلال خطة اعمارية وانمائية شاملة ، كل ذلك في حدود ما تسمح به معطيات الوضع الاقليمي والدولي التي كان من شأن تطورات الازمة تعميق ترابط الوضع الداخلي بها .

في عوامل استمرار الازمة :

وأدهى ما في هذا الواقع أنه ، بعدما يزيد على العقد من المحنة الوطنية الساحقة ، اصبح للازمة ذاتية تتجلى فيها مقومات الاستمرار اللامحدود . فقد اصبح للحرب مؤسستها واخلاقياتها وجيلها .

مؤسسات الحرب ، التي نشأت على انقاض الدولة وفعاليتها ، تجسدت في التنظيمات المسلحة المتصارعة وفي ما تولد عنها وعن تنازع البقاء بينها من مرافق ماثلة في كل مكان ، بما في ذلك المرافق والاذاعات ومحطات التلفزيون وصاديق الجباية المالية وسائر اذرع الادارة المحلية ، ناهيك عما انبثق من تلك التنظيمات من اجنحة عسكرية أو امنية كانت في البداية كلها وسيلة لغايات سياسية فأصبحت ديمومتها هي الغاية في ذاتها . ولقد اضحى لهذه المؤسسات ارتباطات مع قوى خارجية ، كما اضحى لها تمثيل وحضور في عواصم الدول الكبرى .

أما اخلاقيات الحرب ، التي نبتت على حطام القيم الوطنية والاجتماعية والدينية والانسانية ، فتجلت في تغليب النوازع المادية والآنية والانانية والانتهازية والاستغلالية ، لابل الاجرامية ، على كل الاعتبارات والضوابط في سلوك الانسان تجاه اخيه الانسان فانحسر ظل القانون وسادت شريعة الغاب ولم يعد لحياة الانسان قيمة ولا لكرامته وزن ولا للملكية الخاصة احترام .

وعلى هذه الاخلاقيات والقيم شب جيل بكامله هو جيل الحرب ، واصبح هذا الجيل في تكوينه وتنشئته ، وتاليا في سلوكه وتوجهاته ، عاملاً من عوامل استمرار الازمة بلا حدود ظاهرة ولا آفاق منظورة .

حيال هذا الواقع لم يعد بالامكان انقاذ لبنان من محنته إلا بجهد متعدد الاتجاهات يشمل في آن معاً العمل على إشاعة الامن والاستقرار في ربوعه ، واعادة توحيد ارضاً وشعباً ودولة ، وتأكيد عرويته ، ومعالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الازمة والتي تنذر بأوخم العواقب ، كل ذلك إلى جانب متابعة النضال ودعم حركة المقاومة الوطنية اللبنانية حتى التحرير الكامل من ربة الاحتلال الاسرائيلي ، السافر منه والمبطن .

كان الجيش اللبناني ، خلال السنوات الاولى من الاحداث ، يعتبر مرسى الرهان على اعادة توحيد الوطن والدولة من الباب الامني ، ولكن عوامل التفتت والشرذمة التي اطلقتها الازمة وتفاعلاتها ما لبثت ان ادركت المؤسسة العسكرية وطولت بنيتها فخلخلت اوصالها وجعلتها نهياً للتقاسم بين القوى الفتوية المسلحة .

وهكذا لم يعد من السائغ القول بتعزيز الجيش سبيلاً للجسم ممارسات التنظيمات المسلحة ولاعادة توحيد البلاد ، لان قوة الجيش باتت تصب مباشرة في اوعية قوى التنظيمات والاحزاب التي تتقاسمه .

أما تصحيح هذا الواقع - أي اعتاق اجزاء الجيش من هيمنة التنظيمات والاحزاب الفتوية - فيبقى متعذراً ما دامت تلك التنظيمات والاحزاب هي التي تهيمن على مركز القرار في الحكم والحكومة .

ومن المسلم به أنه ، من غير أداة امنية موحدة تتميز عن اطراف النزاع ونفوقها قوة ، لن يكون بالامكان كسر طوق الحلقة الجهنمية التي وقع لبنان في أسرها فغاص في دوامة المحنة المستمرة .

في المخرج من الباب الامني:

ولقد بات من المسلمات ايضاً ، في ضوء العبر المستخلصة من تجربة الازمة ، أن وحدة الوطن ووحدة الامن هما إلى حد ما وجهان لقضية واحدة .

فمن الحقائق المرئية بالعين المجردة أن القوى الفثوية المتصارعة التي تتقاسم الجيش اللبناني تتقاسم ايضاً الارض اللبنانية مناطق نفوذ وتتمي فيها مقومات التمايز أو الانفراء الذاتي من خلال ما تقيم من مرافق وبنى تحتية وفوقية وأمن ذاتي ، مما يهدد وحدة الوطن والدولة .

لذلك فإن اعادة توحيد لبنان تفترض الغاء خطوط الفصل أو التمايز بين مختلف مناطق النفوذ الحزبية والفثوية عن طريق احلال الأمن الوطني الموحد محل الأمن الذاتي في مختلف المناطق اللبنانية ، وهذا لا يكون إلا من خلال اداة امنية واحدة موحدة . وما يصح قوله في دحض فكرة الأمن الذاتي للمناطق اللبنانية يصح قوله من باب أولى في استبعاد أي تفكير في الأمن الذاتي للمخيمات الفلسطينية .

فلا غرو والحال هذه أن الدخول إلى رحاب الحل اللازمة من بابها الامني يفترض اعادة بناء الجيش اللبناني على النحو الذي يجعل منه تلك الاداة الامنية الواحدة الموحدة ، وهذا موضوع اساسي من مواضيع الوفاق الوطني يشكل التصدي له عملية متشعبة تشمل تعديل النصوص الاشتراعية والتنظيمية التي ترعى المؤسسة العسكرية كما تشمل تغييراً في سياسة الدولة حيال بنية الجيش وأهدافه وتنشئته وتعبئته وتأهيله في اطار صيغة تضمن توازن القرار السياسي الذي تخضع له المؤسسة العسكرية .

فإذا ما تم الاتفاق على تصور شامل لعملية بناء الجيش على النحو المنشود ، وإذا ما تحقق تطبيق هذا التصور ، أمكن وضع الخطة الأمنية اللازمة بحيث يكون الدور الاساسي فيها لقوى الأمن الداخلي بمؤازرة الجيش اللبناني ، والخطة الامنية الشاملة يجب ان تستهدف تحقيق مطلبين حيويين ملحين هما توطيد الأمن والاستقرار في مختلف الارجاء اللبنانية واعادة توحيد لبنان تراباً وشعباً ودولة .

ولما كانت عملية بناء الجيش اللبناني هذه ، اتفاقاً وتنفيذاً ، معرضة بطبيعة الحال لأن تستغرق بعض الوقت فيما انقاذ لبنان من خطر الانهيار على مختلف الصعد والمستويات يبدو مطلباً ضاغظاً وملحاً لا يحتمل التأخير ، فإن المخرج من الازمة لا يبدو ميسور المنال إلا بالاستعانة بقوة خارجية يتمكن لبنان معها من استعادة أمنه ووحدته . والخيار العربي السوري هو الخيار الوحيد امام اللبنانيين في هذا المجال .

ولقد تعززت احتمالات الرهان اللبناني على الخيار العربي السوري بعد أن حسمت تطورات الاحداث موضوع عروبة لبنان هوية وانتهاء والتزاماً ، واكدت بما لا يقبل الشك أن سوريا هي بوابة لبنان إلى العروبة ، واظهرت في جلاء أن ترجمة علاقات لبنان المميزة مع سوريا صيغاً للعمل المشترك المنظم على مختلف الصعد هي من مرتكزات اية عملية انقاذية .

### في المخرج من الباب الوفاقي

هذا فيما يتعلق بالباب الامني للمخرج من الازمة اللبنانية ، أما الباب السياسي فيطرح اعتبارات اخرى .

فبعد الخسائر المادية والبشرية الهائلة التي منيت بها كل الفئات اللبنانية من دون استثناء من جراء احداث عقد كامل من الزمن ، فقد بات اللبنانيون لا يلتقون على سقف واحد للاصلاح المطلوب . فمن دفع غالباً من اجل ان يحتفظ بامتيازاته الطائفية يضع سقفاً متدنياً في تصوره للاصلاح المطروح ، ومن دفع غالباً من أجل تأكيد حقوق مشروعة في وطنه يضع سقفاً عالياً للاصلاح المنشود ، حتى ليتمكن القول أن اللبنانيين ما اجتمعوا حول طاولة للحوار إلا وانقسموا فريقين : فريقاً لا يستطيع أن يعطي وفريقاً لا يستطيع أن يأخذ .

هذا في منطقتي المقارنة بين سقف فئة تطلب الاصلاح وسقف فئة تقاوم التغيير . أما في جوهر القضية فإن دعاة الاصلاح هم أبعد ما يكونون عن المغالاة

في تحديد سقفهم إذا ما فهمت مطالبهم على إنها لا تتعدى المطالبة باحترام حقوق الانسان في وطنه ، كما تنص عليها شرعة حقوق الانسان . فالتيار الوطني اللبناني لا يتطلع في نهاية التحليل إلى اكثر من تحقيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين وممارسة الحرية المسؤولة في ظل نظام ديمقراطي سليم وفي ظل دولة قادرة وعادلة . وهذا يفترض الغاء الطائفية السياسية التي تشكل مكنم الداء الاساسي في النظام اللبناني . فلاحل جذرياً في النتيجة إلا بالغاء الطائفية السياسية ، وأية رواسب طائفية تبقى في النظام بعد اصلاحه ستكون بمثابة بذور مشاكل لا بد أن تعود فتفرخ مستقبلاً .

في أي حال ، إذا كان التفاوت بين سقفوف الاصلاح المطروحة حقيقة واقعة فإن المصلحة بل مقتضيات الحرص على المصير الوطني والقومي ، باتت تملي أن لا يبقى هذا التفاوت سبباً لاستمرار النزف الدموي الرهيب وذلك ليس فقط لان معاناة الانسان في لبنان تجاوزت حدود الاحتمال عند البشر ، وليس فقط لان استمرار الاقتتال مصحوباً بتصاعد وتيرة العنف في الجولة بعد الجولة ( نتيجة ارتفاع حدة الضغائن والاحقاد وامعان كل الاطراف في تطوير قدراتهم العسكرية كما ونوعاً ) من شأنه أن يجعل العودة إلى جادة الحوار والوفاق اكثر فأكثر صعوبة ، وإنما ايضاً لأن اخطار الاستحقاقات الاقتصادية والاجتماعية باتت تهدد ، فيما لو استمرت حال التدهور ، بتفريغ عملية الانقاذ الأمني والسياسي من مضمونها الحقيقي .

لذلك ، بات من الواجب سلوك خط في الانقاذ فالاصلاح يكفل نقل البلاد سريعاً من حال الصراع المسلح إلى حال الصراع السياسي بالوسائل الديمقراطية . وهذا يمكن أن يكون من خلال توفير الشروط اللازمة لقيام مجلس نواب جديد يتمتع بصفة الهيئة التأسيسية بناء على قانون انتخاب يضمن تمثيلاً سليماً وصحيحاً للارادة الشعبية .

## في المرحلة الانتقالية :

ولكن الوصول إلى نقطة الاحتكام إلى منطق الصراع السياسي غير المسلح يمكن أن يكون دونه فاصل زمني قد يطول أو يقصر تبعاً لما قد تستغرقه من وقت عملية الاتفاق على صيغة بناء الجيش وتطبيقها ثم وضع الخطة الامنية الشاملة وتنفيذها والاتفاق في هذه الاثناء على مضمون قانون الانتخاب للهيئة التأسيسية العتيدة . ففي غضون هذا الفاصل الزمني ورمحا حتى نهاية ولاية الهيئة التأسيسية أو حتى صدور قرار من الحكومة بخلاف ذلك ، لا مندوحة عن الاقدام على امرين : الأول هو الاستعانة بقوة خارجية لتحقيق الأمن وتأكيد وحدة البلاد ، والثاني الاتفاق على صيغة انتقالية لتأمين المشاركة الحقيقية في الحكم بين الطوائف الرئيسة كافة .

أما المشاركة الحقيقية في الحكم فيمكن أن تتأمن بتعديل النص الدستوري الذي ينيط السلطة الاجرائية برئيس الجمهورية متعاوناً مع الوزير المختص بحيث تصبح السلطة الاجرائية من اختصاص مجلس الوزراء ككل .

إضافة إلى ذلك ، وتأكيداً لدور مجلس الوزراء كمقام طبيعي لممارسة مبدأ المشاركة في سلطة القرار بين الفئات اللبنانية يمكن - خلال الفترة الانتقالية - اعتماد قاعدة التوافق أو الاجماع داخل مجلس الوزراء في شؤن أساسية معينة ، بحيث أن قراراته المتعلقة بتلك الشؤن لا تكون قانونية إلا اذا اقرنت بموافقة أو عدم اعتراض أي عضو من اعضائه . أما الشؤن المقصودة فيمكن أن تشمل السياسات الخارجية والدفاعية والأمنية والمالية والائتمائية والتربوية وغيرها . فقاعدة الاجماع ، إذ تضمن عدم فرض ارادة فريق على فريق بسبب الخلل الطائفي في النظام ، يمكن أن تشكل صمام امان من شأنه الحؤول دون تفجر الخلافات مجدداً خارج الاطار السياسي ، وذلك ريثما يتم انجاز الاصلاح الجذري الشامل من خلال الهيئة التأسيسية ، والاصلاح لن يكون جذرياً إلا بالغاء الطائفية السياسية .

## النتيجة

يستخلص مما سلف أن انقاذ لبنان يستوجب نقله سريعاً من حال إلى حال ، من حال الصراع المسلح إلى حال الصراع السياسي ، وهذا يكون بسلوك طريق انقاذية فاصلاحية تمر في محطات محددة اهمها :

اولاً : الاتفاق على صيغة لاعادة بناء الجيش تشريعاً وتنظيماً وبنية وتنشئة وتعبئة وتأهيلاً في اطار صيغة تحفظ توازن القرار السياسي الذي تخضع له المؤسسة العسكرية .

ثانياً : اعتماد خطة امنية تعيد الاستقرار لجميع المناطق اللبنانية ، وتعيد للبنان الارض والشعب والمؤسسات وحدته ، وتمكن المهجرين من العودة إلى ديارهم .

ثالثاً : إلى أن يتحقق مطلب اعادة بناء الجيش اللبناني على النحو المنشود ، اعتماد خطوة انتقالية يكون فيها للجيش العربي السوري دور أساسي في اشاعة الامن وتثبيته واعادة توحيد البلاد .

رابعاً : الاتفاق على قانون انتخاب لهيئة تأسيسية يكفل صدق التمثيل الشعبي في عملية الحوار الوفاقي داخل الهيئة توصلاً إلى تحقيق المشروع الوطني اللاطائفي .

خامساً : الاتفاق على صيغة لضمان المشاركة الحقيقية في السلطة الاجرائية بين الطوائف الكبرى خلال المرحلة الانتقالية ريثما يتحقق المشروع الوطني اللاطائفي . ويكون ذلك بتعديل النص الدستوري الذي ينيط السلطة الاجرائية برئيس الجمهورية متعاوناً مع الوزير المختص بحيث تصبح السلطة الاجرائية من اختصاص مجلس الوزراء ككل .

سادساً : تجري انتخابات حرة للهيئة التأسيسية التي تتولى وضع الصيغ

والنصوص الدستورية والقانونية للوفاق المتكامل خلال فترة محددة كأن تكون خمس سنوات .

سابعاً : الاصلاح الجذري لا يستقيم إلا بتأمين حقوق الانسان في وطنه ، بما فيها العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص ، وتحقيق ممارسة ديمقراطية صحيحة في ظل دولة قادرة وعادلة ، الأمر الذي يستوجب الغاء الطائفية السياسية . هذا هو جوهر أي مشروع وطني للاصلاح ينبغي أن تحاض على أساسه غمار الصراع السياسي الديمقراطي .

ثامناً : في هذه الاثناء يشرع في التصدي الجدي للمعضلات الاقتصادية والاجتماعية التي خلفتها الازمة المتتالية ، وذلك في اطار خطة اجتماعية متكاملة وخطة اعمارية وإنمائية شاملة .

بيروت في ٧ / ٩ / ١٩٨٥ .